

تنمية العلاقات: تعزيز التعاون التجاري والاستثمار بين أمريكا اللاتينية ودول مجلس التعاون الخليجي

برعاية
غرفة دبي
DUBAI CHAMBER



جدول المحتويات

نبذة عن هذا البحث	3
الملخص التنفيذي	4
مقدمة	5
الفصل الأول: قطاعات النمو في أمريكا اللاتينية	7
الفصل الثاني: أمريكا اللاتينية - دول مجلس التعاون الخليجي: علاقة تكاملية	13
الخلاصة: إقامة مسارات جديدة للتعاون	17

نبذة عن هذا البحث

”تنمية العلاقات: تعزيز التعاون التجاري والاستثمار بين أمريكا اللاتينية ودول مجلس التعاون الخليجي“ هو تقرير صادر عن إيكونوميست إمبراكت وأعد بتكليف من غرفة تجارة دبي. يبحث التقرير في بيئة الأعمال والاستثمار في أمريكا اللاتينية والفرص المتاحة لتعزيز التعاون الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي في فترة ما بعد الجائحة.

ويستند التقرير إلى دراسة استقصائية أجريت في الفترة ما بين مايو ويوليو 2021 وشملت 200 من كبار المسؤولين التنفيذيين في أمريكا اللاتينية. وقد تم اختيار الأشخاص موضوع الدراسة من مجموعة من القطاعات، بما في ذلك 15% من قطاعات الزراعة والأغذية، والخدمات المالية والتكنولوجيا المالية، وتجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية، والصناعة والطاقة، والرعاية الصحية، والنقل والخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى 10% من الخدمات المهنية والتسويق. تتطرق الدراسة الاستقصائية إلى أداء الشركات خلال الجائحة والطرق التي أتبعها لمواجهة التحديات، بالإضافة إلى توقعات الأعمال في مرحلة ما بعد الجائحة، ودوافع التعاون وعقد الشراكات مع مناطق مختلفة مثل الشرق الأوسط (بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي) وأفريقيا وجنوب شرق آسيا.

وكجزء من هذا البحث، أجرينا في يناير 2022 سلسلة من المقابلات المتعمقة مع بعض من كبار المسؤولين التنفيذيين من أمريكا اللاتينية. وعليه، نتوجه بجزيل الشكر إلى الأشخاص التالية أسماؤهم (مرتبين بحسب الترتيب الأبجدي) على الوقت والأفكار والمعلومات القيّمة التي شاركوا بها:

- ريجينالدو أركوري، رئيس مجموعة فارما برازيل.
- أدولفو باياتز، المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لشركة كليب، وعضو مجلس إدارة في فينتيك مكسيكو
- أوسمار تشوفي، رئيس غرفة التجارة العربية البرازيلية.
- أرماندو غارسيا، المدير العام لشركة “أبيجال”
- ماركوس سانثيز، نائب الرئيس، إي إم إس.
- روبرتو فيليز، الرئيس التنفيذي، الاتحاد الوطني لمزارعي القهوة.

الملخص التنفيذي

بينما تنتقل دول أمريكا اللاتينية إلى مرحلة التعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة، بدأت تتجلى أمامها فرص جديدة وعلاقات واعدة ينبغي الاستفادة منها. تشهد الشركات في المنطقة ارتفاعًا كبيرًا في أسعار السلع، الأمر الذي يعود بالنفع على صادراتها الزراعية والمعدنية، كما أنها ترسخ مكانتها كمشريك مفضل للشركات التي تسعى لتنويع قاعدة مورديها لمنتجات متعددة تتراوح بين الأجهزة الطبية ومستحضرات التجميل.

سوف نستعرض في هذا التقرير القطاعات المهيأة للنمو في أمريكا اللاتينية، وفرصها للمشاركة والتعاون مع الأسواق الدولية. تحقيقًا لهذه الغاية، بدأنا بالبحث المتعمق في العلاقات التجارية والاستثمارية بين أمريكا اللاتينية ومجلس التعاون الخليجي لتحديد المجالات التي يمكن أن يكون لدول مجلس التعاون الخليجي دور حيوي فيها، كأن تكون وجهة لاستقبال منتجات أمريكا اللاتينية، وموردًا للقطاعات الرئيسية، ومستثمرًا في العمليات المتنامية، وشريكًا معرفيًا لأفضل الممارسات الصناعية.

النتائج الرئيسية للتقرير:

نمو أمريكا اللاتينية سيأتي من القطاعات التي تتطلب مشاركة وتعاونًا مع الأسواق الدولية.

إن النسبة الأعلى من المسؤولين التنفيذيين تتوقع زيادة الإيرادات في عام ٢٠٢٢ والتي تتركز في قطاع الرعاية الصحية وقطاع الأغذية والزراعة (بحسب ما قاله ٩٧% منهم). ويشمل ذلك منتجي المعدات والأجهزة الطبية والأدوية (بما في ذلك اللقاحات) ومجموعة واسعة من المنتجات الغذائية من القهوة إلى الدواجن. تدرج هذه المنتجات ضمن الصادرات الرئيسية للمنطقة، وسوف تستمر في الاعتماد على الطلب الخارجي لكي تحقق النمو.

تربط دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية علاقة تجارية تكاملية، ولكنها محدودة.

تستورد دول مجلس التعاون الخليجي الحديد الخام من أمريكا اللاتينية لإنتاج منتجات الألومنيوم التي تقوم بتصديرها بعد ذلك إلى أمريكا اللاتينية. تستورد أمريكا اللاتينية الأسمدة لقطاعها الزراعي من دول مجلس التعاون الخليجي، ويتم تصدير المخرجات الزراعية بعد ذلك إلى دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، فإن مستويات التجارة منخفضة. في عام ٢٠٢٠، بلغت الواردات من أمريكا اللاتينية ٣,٢% فقط من إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي و١,٦% من إجمالي صادرات أمريكا اللاتينية.

بدأ المسؤولون التنفيذيون في أمريكا اللاتينية بالتوجه إلى دول مجلس التعاون الخليجي للاستثمار.

أفاد ٥% فقط من المسؤولين التنفيذيين الذين شملتهم الدراسة في عام ٢٠٢١ بأنهم يعملون مع دول مجلس التعاون الخليجي لتأمين الاستثمارات، فيما أكد ٢٨% منهم بأنهم مهتمين بفعل ذلك في المستقبل. في الفترة ما بين عام ٢٠١٦ وعام ٢٠٢١، بلغت استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في أمريكا اللاتينية ٤ مليارات دولار أمريكي، ٧٧% منها من الإمارات العربية المتحدة و٢٢% من المملكة العربية السعودية و١% من قطر.

هناك فرص غير مستغلة لتبادل المعرفة بين المنطقتين.

نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في تنفيذ مشاريع البنية التحتية للطرق والكهرباء والاتصالات. من جهة أخرى، تحظى دول أمريكا اللاتينية بمكانة هامة كموطن لقطاع التكنولوجيا المالية الذي يشهد نموًا متسارعًا، إضافة إلى قطاعها الزراعي القوي. وعليه، فإن هناك فرصة لمشاركة أفضل الممارسات في القطاعات الحيوية والتي تضطلع بدور مهم في تحقيق النمو.

مقدمة:

شهدت دول أمريكا اللاتينية انتعاشًا اقتصاديًا في عام 2021 بعد أن كانت من بين المناطق الأكثر تضررًا بفيروس كورونا في عام 2020. بلغت الوفيات المرتبطة بفيروس كورونا المستجد ذروتها عند 11 حالة لكل مليون نسمة في بداية عام 2021، ولكنها انخفضت إلى أقل من شخص واحد في نهاية العام. في المقابل، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة 6.5% في عام 2021، بعد الانكماش الذي شهدته المنطقة في عام 2020 والذي بلغت نسبته 7%.

ووفقًا لدراسة استقصائية أجرتها مجلة "إيكونوميست إمباكت" في منتصف عام 2021، فقد أعرب 200 من كبار المسؤولين التنفيذيين في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية عن تأكيدهم لهذه الاتجاهات. وأشار عدد مضاعف من المشاركين في الدراسة إلى أن الإيرادات شهدت زيادة مضاعفة في عام 2021 مقارنة بعام 2020 (41% مقابل 20%). خلال الجائحة، وفي مواجهة تحديات سلاسل التوريد وتدني مستوى الطلب، قال 42% من المسؤولين التنفيذيين أنهم سعوا إلى تحسين عملياتهم من خلال تنويع قواعد الموردين، بينما قال 34% منهم بأنهم لجأوا إلى التفاوض على شروط أفضل مع الموردين. وأما 33% بأنهم اختاروا إنشاء ممارسات تواصل أفضل مع الموردين وغيرهم من الجهات المعنية.

ومن بين القطاعات التي شملتها الدراسة، كانت قطاعات الرعاية الصحية، والزراعة والأغذية، والخدمات المالية والتكنولوجيا المالية، وهي الأنشطة الاقتصادية الثلاثة الرائدة في أمريكا اللاتينية في عام 2021. لقد شهدت هذه القطاعات نموًا ملحوظًا على خلفية الطلب المحلي القوي مع إعادة فتح اقتصادات المنطقة وانتعاش استهلاك الأسر. وهكذا، أصبحت الجائحة نفسها محركًا رئيسيًا للطلب على منتجات الرعاية الصحية، على الصعيدين المحلي والدولي، وخاصة الأدوية ومعدات الحماية المرتبطة بفيروس كورونا. أدى نمو الاستهلاك المحلي والخارجي للأغذية إلى زيادة الطلب على قطاع الزراعة والأغذية (على الرغم من أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية في عام 2021 ساهم أيضًا في زيادة كلفة على قيمة المنتجات الغذائية المستهلكة أو المصدرة). أدت القيود المفروضة على التنقل، لا سيما خلال المراحل الأولى من الجائحة، إلى زيادة هائلة في المدفوعات الرقمية، مما كان له أثر إيجابي على قطاع التكنولوجيا المالية والخدمات المالية.

وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية في عام 2022 ليصل إلى 2.4% في ظل تأثير المنطقة بالتقلبات الناجمة عن جائحة كورونا وارتفاع معدلات البطالة والفقر. ناهيك عن القيود المفروضة على السياسات النقدية والمالية للحد من التضخم وارتفاع المديونية العامة.

² <https://ourworldindata.org/covid-deaths>

³ <https://ourworldindata.org/covid-deaths>

⁴ وحدة الاستخبارات في ذي إيكونوميست

⁵ شملت دراسة إيكونوميست إمباكت قطاعات الزراعة والأغذية، والخدمات المالية والتكنولوجيا المالية، والنقل والخدمات اللوجستية، وتجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية (باستثناء الأغذية)، والرعاية الصحية، والصناعة والطاقة، والخدمات المهنية والتسويق.

⁶ وحدة الاستخبارات في ذي إيكونوميست

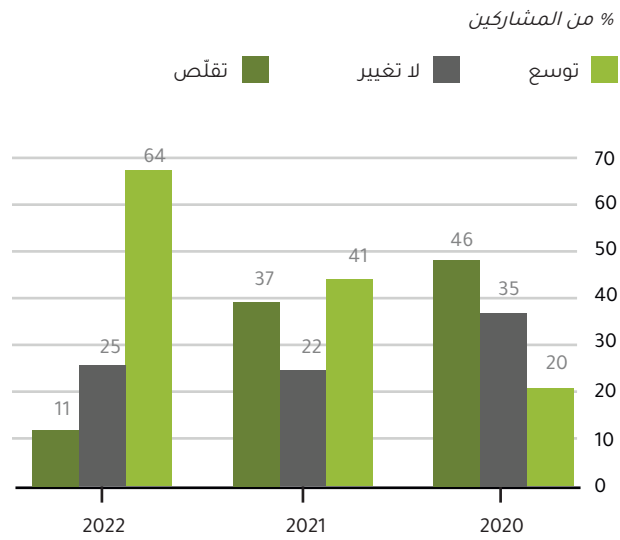
وبشكل عام، يعتقد 60% من المشاركين في الدراسة أن النمو الاقتصادي القوي في مرحلة ما بعد الجائحة وارتفاع دخل المستهلك سيكونان المحركين الرئيسيين لزيادة الإيرادات. وتشمل الدوافع المهمة الأخرى التحسينات التي طرأت على سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الأسواق الرئيسية (بحسب ما قاله 35% من المشاركين)، والإدارة الفعالة للجائحة (بحسب 31% من المشاركين) وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية (بحسب 27%)

إن الوصول إلى الأسواق الدولية هو في غاية الأهمية بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية؛ إذ تعد المنطقة من رواد التصدير العالمي لمنتجات اللب والورق والمعادن واللحوم ومجموعة واسعة من السلع الزراعية. وفي الوقت الذي تسعى فيه الشركات في جميع أنحاء العالم إلى تنويع قاعدة مورديها، تسعى شركات أمريكا اللاتينية لترسيخ مكانتها كبديل مثالي، لا سيما في القطاعات المهيأة للنمو والتي تتمتع فيها المنطقة بميزة تنافسية.

وفي هذا التقرير، نلقي نظرة فاحصة على قطاعات النمو هذه والفرص المتاحة لتعزيز الروابط مع الأسواق الدولية. ونظرًا لأن علاقة أمريكا اللاتينية مع أسواق الولايات المتحدة وأوروبا تم التطرق إليها على نطاق واسع، فسيهدف هذا التقرير إلى دراسة الفرص مع سوق ناشئة أخرى ألا وهي: دول مجلس التعاون الخليجي.

ومع ذلك، فقد أعرب المشاركون في الدراسة الاستقصائية عن تفاؤلهم، حيث تتوقع نسبة كبيرة منهم (64%) ارتفاع الإيرادات في عام 2022، مع استمرار قطاعات الرعاية الصحية، والزراعة والغذاء، والخدمات المالية والتكنولوجيا المالية في الريادة. (تجدد الإشارة إلى أن الدراسة أجريت قبل ارتفاع أعداد الحالات الناجمة عن المتحول اوميكرون. ومع ذلك، تتوقع وحدة الاستخبارات في ذي إيكونوميست أن هذا لن يغير مسار التعافي الاقتصادي العالمي.)

الشكل 1: مرحلة التعافي: أداء الأعمال والتوقعات، 2020-2022



المصدر: دراسة استقصائية صادرة عن إيكونوميست امباكت.

الفصل الأول: قطاعات النمو في أمريكا اللاتينية

اللوجستية زيادة في الإيرادات في عام 2022. ومن بين التوقعات السابقة، لا سيما في قطاع تصنيع الآلات والمعدات، لا يزال النقص في المواد الخام الحيوية مثل الرقائق الدقيقة يُعطل العمليات. كما تعرّض قطاع النقل والخدمات اللوجستية للضغط مع تركيز العديد من شركات الشحن العالمية على تلبية الطلب المرتفع من الولايات المتحدة والأسواق الأخرى.

من المتوقع أن تشهد القطاعات التي حققت انتعاشًا قويًا في عام 2021 نموًا مستمرًا في عام 2022. في الواقع، فقد أفادت نسبة أكبر من المشاركين العاملين في قطاعات رئيسية بأنهم يتوقعون نموًا أسرع في عام 2022 مقارنة بعام 2021: 97% مقابل 94% في قطاع الرعاية الصحية؛ 97% مقابل 67% في قطاع الزراعة والأغذية؛ و87% مقابل 37% في قطاع الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية.

يضع المسؤولون التنفيذيون في جميع القطاعات مسارًا جديدًا لشركاتهم للتغلب على التحديات المستمرة. ومن أبرز معوّقات النمو في أمريكا اللاتينية نقاط الضعف في البنية التحتية (بحسب رأي 65%، وهي أعلى نسبة من المشاركين حتى الآن) وأيضًا في الاتصالات وشبكة

وبالمقارنة، يبدو أن توقعات المدراء التنفيذيين في قطاعات الصناعة والطاقة والنقل والخدمات اللوجستية أكثر اعتدالًا، حيث يتوقع ثلث المشاركين فقط من قطاع الصناعة والطاقة و23% من قطاع النقل والخدمات

الشكل 2: القطاعات المهيأة للنمو في أمريكا اللاتينية

النسبة المئوية للمدراء التنفيذيين المشاركين في الدراسة الاستقصائية والذين يتوقعون زيادة الإيرادات في عام 2022



87%

الخدمات المالية
والتكنولوجيا المالية



97%

الزراعة والغذاء



97%

الرعاية الصحية

المصدر: دراسة استقصائية صادرة عن إيكونوميست إمباكس.

⁷ يجب التأكيد من قبل إيكونوميست إمباكس.

“على الرغم من أن الجائحة فرضت عوائق وتحديات من جهة؛ إلا أنها فتحت أمامنا وبشكل تدريجي مجموعة من الفرص التي ساعدتنا في توسيع محافظتنا وتسريع التحولات الرقمية في مجالات مختلفة، مثل إدارة المنتجات وتطويرها وتسليمها.”

ماركوس سانشير، نائب الرئيس في شركة إي إم إس

توجه معظم الإمدادات إلى بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة).

وفي ضوء التحديات أمام سلاسل التوريد والطلب المتزايد على منتجاتها، وجدت شركات الرعاية الصحية في أمريكا اللاتينية نفسها مضطرة لإعادة النظر في عملياتها، وهو ما أكدّه المشاركون في الدراسة بنسبة 91% و50% على التوالي حيث صنفوا هذين العاملين ضمن أبرز التحديات. وفي هذا الصدد، يقول ريجينالدو أركوري، رئيس مجموعة فارما برازيل المعنية بالصناعات الدوائية في البرازيل: “بالطبع، كان تعطل سلاسل توريد المكونات الصيدلانية النشطة بمثابة العامل الأكثر صعوبة الذي واجهه القطاع في ذلك الوقت”.

وكان ضمان سلامة العمال من الأمور بالغة الأهمية (حيث اعتبر 72% من المسؤولين التنفيذيين في القطاع أنه الاستراتيجية الأكثر فعالية لتحسين العمليات خلال الجائحة). ويوضح السيد أركوري ذلك بقوله: “لقد اضطررنا فجأة إلى تعزيز حماية عمالنا، لذلك اضطررنا إلى تغيير كل شيء تقريبًا، بدءًا من بروتوكولات توزيع الأشخاص داخل المصانع”. بالإضافة إلى ذلك، قامت الشركات بتوزيع قاعدة الموردين لديها (53%) وإقامة اتصالات أفضل مع الموردين (31%) وإعادة التفاوض على شروط أفضل معهم (28%).

من جهته، يقول ماركوس سانشير، نائب الرئيس في شركة إي إم إس وهي شركة أدوية برازيلية ضخمة: “على الرغم من أن الجائحة فرضت عوائق وتحديات من جهة؛ إلا أنها فتحت أمامنا وبشكل تدريجي مجموعة من الفرص التي ساعدتنا في توسيع محافظتنا وتسريع التحولات الرقمية في مجالات مختلفة، مثل إدارة المنتجات

الإنترنت (24%). سنستعرض في هذا الفصل أحدث أداء للقطاعات الرائدة في أمريكا اللاتينية بالإضافة إلى التحديات والفرص التي ستواجهها على المدى القصير.

الرعاية الصحية

على الرغم من أنّ قطاع الرعاية الصحية في أمريكا اللاتينية يُعد صغيرًا نسبيًا (إذ مثّل 3.1% فقط من إجمالي الناتج المحلي لقطاع الرعاية الصحية في العالم في عام 2017)؛ إلا أن دولًا مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين تعد من أكبر الدول المنتجة للمكونات الصيدلانية النشطة والأدوية العامة والمعدات الطبية. كما تورد هذه الدول منتجاتها للأسواق المحلية والإقليمية والدولية (في أمريكا الشمالية وأوروبا على وجه الخصوص). شهدت هذه الصناعة ازدهارًا ملموسًا منذ تفشي فيروس كورونا المستجد على خلفية ارتفاع الطلب العالمي على الأدوية والمعدات اللازمة لعلاج هذا المرض والحماية منه.

يعد قطاع الرعاية الصحية في البرازيل الأكبر والأكثر تقدمًا في المنطقة، حيث يمثل 1.6% من إجمالي الناتج المحلي لقطاع الرعاية الصحية في العالم، تليها المكسيك (0.34%) والأرجنتين (0.23%). تنصدر البرازيل مجال التكنولوجيا الحيوية وتنتج اللقاحات والأدوية المخصصة لعلاج مجموعة واسعة من الأمراض، وهي مصدر رئيسي للمواد الخام والمكونات الصيدلانية النشطة (0.3% من الصادرات العالمية من هذا النوع من السلع في عام 2020). أما المكسيك، فقد شهدت مؤخرًا زيادة كبيرة في صادراتها من المعدات الطبية، حيث شكلت حوالي 2.5% من إجمالي الصادرات العالمية في عام 2020. شكلت كل من البرازيل والأرجنتين والمكسيك مجتمعة ثلثي إجمالي صادرات أمريكا اللاتينية الدوائية في الفترة 2018-21 (مع

⁸ مفوضية الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/47535/1/S2100998_es.pdf

⁹ https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/47535/1/S2100998_es.pdf

¹⁰ https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/47535/1/S2100998_es.pdf

¹¹ https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/47535/1/S2100998_es.pdf

¹² https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/47535/1/S2100998_es.pdf

والثروة الحيوانية والفاكهة مثل الأفوكادو. بينما تُعرف الأرجنتين بإنتاجها لفاول الصويا والقمح واللحوم. تعد دول أمريكا اللاتينية الأخرى من الدول المنتجة والمصدرة المهمة، ومثال ذلك تشيلي التي تشتهر بمنتجات الفواكه والمشروبات، وكولومبيا التي تنتج أجود أنواع القهوة.

تشير الدراسة الاستقصائية التي أجرتها مجلة إيكونوميست إمبراكت إلى أن 97% من الشركات في القطاع تعتقد أن تعطل سلاسل التوريد كان أكبر تحدّي خلال الجائحة. في حين قالت 43% منها أن انخفاض إنتاجية القوى العاملة كان بمثابة الشكوى الأكثر إلحاحًا. وفي هذا الصدد، وصف روبرتو فيليز، الرئيس التنفيذي للاتحاد الوطني لمزارعي القهوة في كولومبيا الأثر الأولي للجائحة على إنتاج البن بقوله: "من أكبر التحديات التي واجهناها كان منع انتشار فيروس كورونا المستجد في مناطق إنتاج القهوة". وللتغلب على هذا التحدي، عمل الاتحاد على التنسيق الوثيق مع المسؤولين الصحيين الحكوميين وتعزيز التواصل مع العمال (بشكل خاص مع الأفراد المسؤولين عن كطف القهوة من النباتات) لاعتماد بروتوكولات جديدة تسمح بالعمليات الآمنة.

ولكن وفقًا لدراستنا الاستقصائية، فإن الاستراتيجية الأهم التي اعتمدها شركات الأغذية لمواجهة التحديات خلال الجائحة كانت تنويع قاعدة الموردين الخاصة بها، وذلك بحسب 63% من المشاركين. بينما لجأت شركات أخرى إلى العمل عن كثب مع الموردين الحاليين، وإعادة التفاوض بشأن شروط الدفع (40%) وإنشاء خطوط تواصل أفضل معهم (33%). وفي رأي آخر، اعتمدت بعض الشركات استراتيجيات أخرى قد تكون مؤقتة ولكنها مهمة لمواجهة تحديات الإغلاق والمواد الغذائية القابلة للتلف، وهي توسيع نطاق مبيعات السوق المحلية، وذلك بحسب 37% من المسؤولين التنفيذيين الذين شملتهم الدراسة.

وبالتالي، وبعد انخفاضها بنسبة 10% في عام 2020، عادت صادرات أمريكا اللاتينية من السلع الزراعية للارتفاع وزادت قيمتها بنسبة 12% في عام 2021. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت المبيعات الأجنبية من الأغذية والمشروبات والتبغ بنسبة 3% في عام 2020، ثم ارتفعت بنسبة 26% في عام 2021. جاءت هذه التغييرات نتيجة للتعافي في الطلب العالمي، ولكنها كانت مدفوعة أيضًا بارتفاع أسعار السلع الأساسية، وفي غضون ذلك، ومع مواكبة العرض للطلب وتغلب الشركات على التحديات اللوجستية، قد

وتطويرها وتسليمها". وأضاف أن الجائحة أتاحت فرصة لإطلاق منتجات وعلاجات مبتكرة جديدة، بل وحققت تغييرات تنظيمية (إيجابية) غير مسبوقه في القطاع. ووفقًا للسيد أركوري، منحت هيئة أنفيسا في البرازيل، وهي الهيئة المسؤولة عن تنظيم قطاع الرعاية الصحية في البلاد، موافقات طارئة لموردين بدائل، مما أدى إلى تقليل الوقت اللازم لتعيين الموردين ليتم ذلك خلال أسابيع بعد أن كان يستغرق عدة أشهر.

توصف مشاركة أمريكا اللاتينية الحالية في سلاسل القيمة العالمية للقاحات فيروس كورونا المستجد بأنها مشاركة واعدة. وذلك بفضل خبرة البرازيل التي تمتد لعقود من الزمن في إنتاج اللقاحات ومضادات الفيروسات للأمراض المختلفة، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية. بحسب السيد أركوري، وكانت شركة "فايزر" الأمريكية قد وقعت اتفاقية مع "يوروفارما" البرازيلية لإنتاج أكثر من 100 مليون لقاح لفيروس كوفيد-19. هناك قصص مماثلة لشركات برازيلية أخرى تعمل مع شركات متعددة الجنسيات لإنتاج المزيد من اللقاحات ومضادات الفيروسات. ومن أجل تحقيق إمكانات القطاع للنمو وتلبية الطلب الخارجي، يعتقد السيد أركوري أنه يجب توفير آليات إنفاذ أكثر فعالية للعقود واعتماد سياسات اقتصادية أكثر قابلية للتنبؤ في المنطقة.

وبعيدًا عن الجائحة، فإن الحاجة إلى تحسين خدمات الرعاية الصحية في جميع أنحاء المنطقة من شأنها أن تدفع عجلة النمو في المستقبل. ويوضح السيد أركوري قائلاً: "يبلغ عدد سكان البرازيل 200 مليون نسمة، ولدينا نظام صحي عام شامل ومجاني تمامًا، وبالتالي فإن أثر المشتريات الحكومية للأدوية هو عنصر مهم جدًا لنمو القطاع".

الزراعة والغذاء

تعد أمريكا اللاتينية بمثابة قوة عالمية للإنتاج الزراعي والغذائي. حيث أنها أكبر مُصدر صاف للأغذية على مستوى العالم، ومن المتوقع أن يتجاوز الميزان التجاري الزراعي في المنطقة الميزان التجاري الزراعي في أمريكا الشمالية بحلول عام 2024. تعد البرازيل من بين أكبر خمسة منتجين زراعيين في العالم، حيث تُورّد منتجات مثل فول الصويا وقصب السكر والقهوة واللحم البقري والإيثانول. أما المكسيك، فهي من بين العشرة الأوائل في العالم وتعرف كمورد رئيسي للقمح وقصب السكر والذرة

¹³ <https://blogs.iadb.org/sostenibilidad/es/latinoamerica-principal-proveedor-de-alimentos-del-mundo>

¹⁴ <https://finance.yahoo.com/news/top-20-agricultural-producing-countries-151350776.html>

<https://www.tractorjunction.com/blog/top-10-agricultural-producing-countries-in-the-world>

الكهرباء غير الموثوقة إلى تقويض خدمات التخزين البارد الأساسية، فيما تتسبب عدم كفاءة البنية التحتية للطرق والموانئ في تأخير الشحنات. وكلاهما يزيد من الفقر الغذائي. لا يوجد طريق مختصرة لإصلاح البنية التحتية؛ ولكن لا يمكن التأكيد أكثر على ضرورة وضعها على رأس جدول الأعمال.

الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية

تحتضن أمريكا اللاتينية واحدًا من أكثر قطاعات التكنولوجيا المالية ديناميكية في العالم. فبحلول النصف الثاني من عام 2021، بلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية في المنطقة أكثر من 2,300 شركة يقع المقر الرئيسي لها في المكسيك والبرازيل. وقد أدت التحسينات التنظيمية على مر السنين إلى تعزيز القطاع في هذين البلدين، وكذلك في كولومبيا وتشيلي والأرجنتين. إلا أن التسارع الحقيقي حدث خلال الجائحة، عندما أدى الإغلاق إلى عدم قدرة العملاء على الوصول إلى الفروع الفعلية.

قادت البرازيل ثورة التكنولوجيا المالية في عام 2021 مع 771 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية اعتبارًا من أغسطس 2020، بزيادة قدرها 28% عن العام السابق. وفقا لشركة إنديكسابل، وهي شركة عالمية للبيانات والتحليلات في مجال التكنولوجيا المالية، احتلت البرازيل المرتبة الأولى في أمريكا اللاتينية في منظومة التكنولوجيا المالية من حيث عدد الشركات المملوكة للقطاع الخاص وجودتها وبيئتها التنظيمية.

ولكن لا شيء يجسد قوة قطاع التكنولوجيا المالية في البرازيل أكثر من طرح العام الأولي الناجح لمصرف نوبانك في ديسمبر 2021، وهو بنك رقمي جديد مقره الرئيسي في البرازيل. وبعد إدراجه في بورصة نيويورك، نجح نوبانك في جمع 2.6 مليار دولار أمريكي في طرح حصة من رأس ماله. الأمر الذي ساهم في وصول القيمة السوقية للبنك إلى 41.5 مليار دولار أمريكي، ليصبح أكبر مؤسسة مالية في أمريكا اللاتينية (بما في ذلك البنوك التقليدية). وتأتي المكسيك في المرتبة التالية بين أكبر أسواق التكنولوجيا المالية، تليها الأرجنتين وكولومبيا (انظر الشكل 3).

تنبش الأسعار المرتفعة بالخير بالنسبة لصادرات أمريكا اللاتينية الزراعية في عام 2022 (على الرغم من أن أسعار المدخلات مثل الأسمدة أخذت في الازدياد أيضًا، مما قد يؤثر على الأرباح).

قد يبدو مستقبل القطاع مختلفًا تمامًا عن مرحلة ما قبل الجائحة. وقد تستمر بعض التحولات التي حدثت على مدى العامين الماضيين حتى بعد انتهاء الجائحة. ومثال ذلك التغير في سلوك المستهلك. من جهته، يقول أرماندو غارسيا، المدير العام لجمعية "أبيخال"، وهي جمعية منتجي الأفوكادو في ولاية خاليسكو بالمكسيك: "في الوقت الذي انخفض فيه الطلب من قطاع الخدمات (المطاعم والفنادق وما إلى ذلك) مع بداية الجائحة، كان هناك ازدهار ملموس في معدل استهلاك الأسر. وقد أشار السيد فيليز إلى وجود اتجاهات مماثلة في استهلاك القهوة حيث قال: "بدأ الناس بشراء المزيد من القهوة الخام لتحضيرها في المنزل". كان على الشركات تغيير استراتيجيات البيع والتوزيع واستخدام المزيد من منصات التجارة الإلكترونية المباشرة للمستهلك". وفي بحث آخر أجرته مجلة إكوتوميست إمبراكت عام 2020، وجدنا دليلًا على أنه بعد تجربة التسوق عبر الإنترنت، من المرجح أن يستمر المستهلكون في استخدام هذه القنوات بدرجة أكبر مقارنة بالمستويات التي كانت عليها في مرحلة ما قبل الجائحة. ويقول السيد فيليز: "بات المستهلكون الآن أكثر استعدادًا لشراء القهوة عبر الإنترنت".

وعليه، فإن القوة الشرائية المتزايدة للمستهلكين (إلى جانب النمو الاقتصادي القوي) هي المحرك الأول للنمو في المستقبل بحسب الغالبية العظمى من المشاركين (73%). إلا أن المحركين الآخرين - وهما تحسين سهولة ممارسة الأعمال في الأسواق الرئيسية (43%) والوصول الأسهل إلى الأسواق الدولية (33%) - يشيران إلى تركيز أمريكا اللاتينية المستمر على النمو القائم على التصدير في القطاع.

ولكن، من أجل تحقيق هذا النمو، يجب على المنطقة التغلب على مشكلتها المزمنة المتمثلة في ضعف البنية التحتية والتي أشار إليها 90% من المشاركين ووصفوها بالعائق الأكبر أمام النمو. فمثلًا، يمكن أن تؤدي إمدادات

https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/47535/1/S2100998_es.pdf¹⁵

https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/47535/1/S2100998_es.pdf¹⁶

[/https://www.sap.com/dmc/exp/2021-03-74292-data-exploration-tool](https://www.sap.com/dmc/exp/2021-03-74292-data-exploration-tool)¹⁷

[/https://www.archyworldys.com/la-jornada-mexico-and-brazil-lead-the-explosion-of-the-fintech-sector-in-la-finnovista](https://www.archyworldys.com/la-jornada-mexico-and-brazil-lead-the-explosion-of-the-fintech-sector-in-la-finnovista)¹⁸

https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjR59jiz2Nr1AhWpRjABHQnyAAwQFnoECEAQA-3&url=https%3A%2F%2Fwww.linkedin.com%2Fpulse%2Fbrazil-fintech-ecosystem-stella-jemeljanova-%3Ftrk%3Dportfolio_article-card_title&usg=AOvVaw3PmQL-C3fY3zvKavUB1xIPL

[/https://findexable.com/2021-fintech-rankings](https://findexable.com/2021-fintech-rankings)²⁰

مخولين بالحصول على التسهيلات المصرفية في نظام المدفوعات الرقمية.

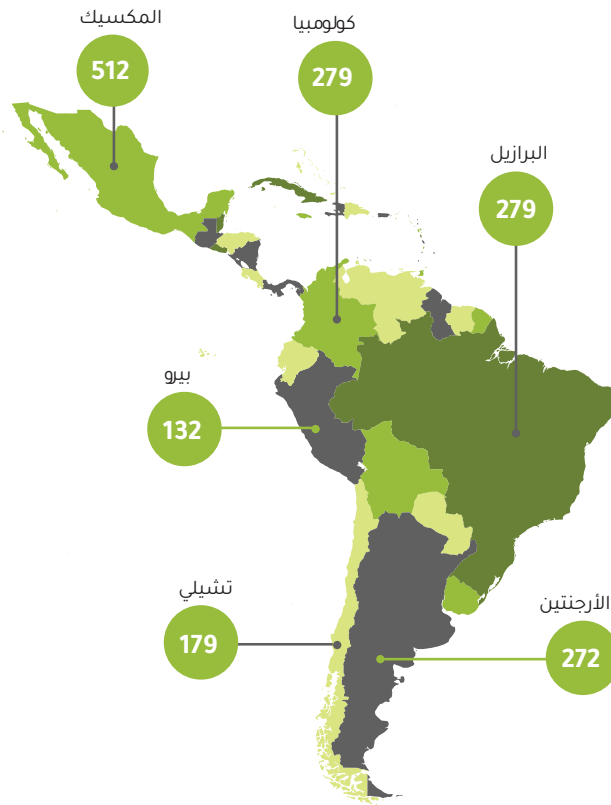
يتوقع غالبية المسؤولين التنفيذيين في قطاع الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية أن تزداد إيرادات القطاع بشكل رئيسي على خلفية ارتفاع النمو الاقتصادي وزيادة دخل المستهلك (بحسب 63% منهم). بينما يرى 40% منهم أن هذا نتيجة للتحسينات في سهولة ممارسة الأعمال في الأسواق الرئيسية. وتكشف هذه العوامل مجتمعة عن رغبة المعنيين بالقطاع في تلبية احتياجات قاعدة المستهلكين الواسعة في جميع أنحاء المنطقة. وليس فقط في أسواقهم المحلية. من المتوقع أن تنمو قاعدة المستهلكين التي تضم 437 مليون مشترك في خدمات الهاتف المتحرك لتصل إلى 485 مليون بحلول عام 2025. مما يمثل 73% من السكان.

ولكن إشراك كل من هؤلاء المشتركين سيتطلب نهجاً أكثر دقة. وفي هذا الصدد، يقول أدولفو باتاز، المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لشركة "كليب"، وهي منصة للدفع في المكسيك، وعضو مجلس إدارة فينتيك مكسيكو، وهي جمعية القطاع: "ما يحدث بشكل عام، على الأقل في الأسواق الناشئة، هو أن الغالبية العظمى من السكان إما غير مخدمين على الإطلاق أو غير مخدمين بشكل جزئي". لذلك، فإن نمو التكنولوجيا المالية لا يتحقق [فقط] من النمو الاقتصادي، وإنما يتحقق من العميل [معدل الاكتساب]. ويشير باتاز إلى نجاح قطاع التكنولوجيا المالية ليس فقط أثناء التباطؤ الاقتصادي خلال الجائحة، بل أيضاً خلال الفترة التي سبقت الجائحة، عندما كانت المنطقة تشهد معدلات نمو اقتصادي متواضعة فقط. ويضيف باتاز ناصحاً: "تأكد من حل أي مشكلة قد تواجه عملائك".

إلا أن القطاع لا يخلو من التحديات. وكان من بين تلك التحديات التي قال معظم المشاركين في الدراسة أنهم واجهوها خلال الجائحة الهجمات الإلكترونية واختراق البيانات (بنسبة 60%) والقضايا الضريبية المتعلقة بالموظفين الذين يعملون عن بعد (بنسبة 57%) ويشير السيد باتاز إلى أن "الأمن السيبراني يشكل تحدياً أكبر ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى العمل عن بعد الذي زاد مع تفشي الجائحة". ويوضح أن التغلب على الهجمات

في عام 2021، بلغ عدد عملاء التكنولوجيا المالية في أمريكا اللاتينية ما يزيد على 280 مليون عميل. وكان 85% منهم من مستخدمي المدفوعات الرقمية. لقد ساهمت جائحة فيروس كورونا المستجد في تعزيز رقمنة المدفوعات، ويرجع ذلك جزئياً إلى القيود المفروضة على التنقل وأيضاً إلى إقبال الحكومات على استخدام التحويلات النقدية بشكل متزايد لدعم الأسر الأكثر فقراً التي تأثرت بالجائحة. فعلى سبيل المثال، في كولومبيا، قامت برامج التحويل النقدي الحكومية بدمج 4.5 مليون شخص غير

الشكل 3: عدد شركات التكنولوجيا المالية في أمريكا اللاتينية، 2021



المصدر: El Economista²⁴

²¹ <https://www.colombiafintech.co/lineaDeTiempo/articulo/nubank-sale-a-bolsa-como-el-banco-mas-valioso-de-america-latina>

²² <https://www.statista.com/forecasts/1241612/latin-american-caribbean-fintech-users-segment>

²³ https://content.centerforfinancialinclusion.org/wp-content/uploads/sites/2/2020/11/EIU_Microscope_2020_161120.pdf

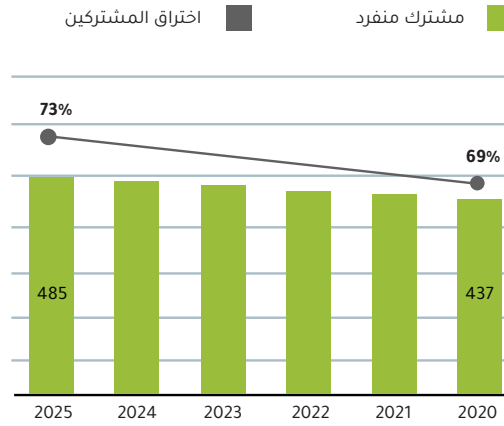
²⁴ <https://www.economista.com.mx/sectorfinanciero/Crecio-16-el-numero-de-fintech-en-Mexico-durante-el-2021-ya-son-512-20211206-0044.html>

<https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/WP/2021/English/wpia2021221-print.pdf.ashx>

²⁵ https://www.gsma.com/mobileeconomy/wp-content/uploads/2021/11/GSMA_ME_LATAM_2021.pdf

الإلكترونية واختراق البيانات يتطلب "مستوى عالٍ جدًا من التنسيق بين مختلف المجالات والجهات الفاعلة داخل المنظمة، ووضع بروتوكولات جديدة للتعامل مع مواقف معينة، وإدارة وصول العمال إلى قواعد البيانات وشبكات الشركات." على هذا النحو، كانت إعادة صقل مهارات القوى العاملة من أهم الاستراتيجيات المعتمدة خلال الجائحة، والتي أشار إليها 63% من المشاركين. ولتحقيق النمو المستقبلي، يجب على المنطقة أيضًا تحسين الربط الرقمي، حيث أشارت الغالبية العظمى من المشاركين في القطاع (83%) إلى أن ضعف الاتصالات وسوء الربط عبر الإنترنت هما بمثابة العائقين الأكثر بروزًا.

الشكل 4: الجوال - انتشار الهواتف النقالة في أمريكا اللاتينية، 2021



المصدر: الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول²⁶

الفصل 2: أمريكا اللاتينية- مجلس التعاون الخليجي: علاقة تكاملية

الطبية. نستكشف في هذا الفصل العلاقات التجارية والاستثمارية القائمة بين دول أمريكا اللاتينية ودول مجلس التعاون الخليجي لتقييم الإمكانيات غير المستغلة والفرص الجديدة التي تنطوي عليها العلاقات بين هذه الدول.

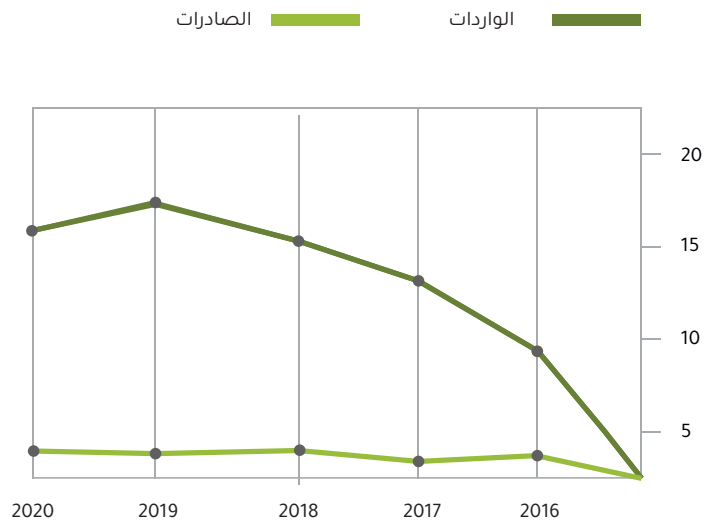
قبل التراجع في عام 2020، كانت التجارة الثنائية بين أمريكا اللاتينية ودول مجلس التعاون الخليجي آخذة في النمو. حيث ارتفعت الواردات بشكل حاد بين عامي 2017 و2019. وبالتحديد، ارتفعت الواردات من أمريكا اللاتينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي من 9.6 مليون دولار أمريكي في عام 2016 إلى 17.2 مليون دولار أمريكي في عام 2019، قبل أن تنخفض إلى 15.4 مليون دولار أمريكي في عام 2020. وتتألف هذه الواردات أساسًا من سلع أولية، وبشكل خاص الذهب واللحوم والحديد الخام والحبوب والسكر والقهوة.

وتشكل البرازيل أكبر حصة من واردات دول مجلس التعاون الخليجي من أمريكا اللاتينية (بنسبة 42%) فهي أكبر منتج ومصدر للحوم الحلال إلى العالم، وخاصة لدول الخليج. يقول أوسمار تشوفي، رئيس غرفة التجارة العربية البرازيلية: "هناك علاقة تكاملية في تجارتنا الثنائية". ويضيف: "نحن نقدم الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي بشكل عام، وهم يقدمون لنا ما لا غنى عنه للأعمال الزراعية ألا وهو الأسمدة".

في الواقع، تعتبر الأسمدة من أكبر صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى أمريكا اللاتينية، إلى جانب البوليمرات البلاستيكية والألومنيوم والأمونيا والنفط. ومع ذلك، فقد ظلت القيمة الإجمالية للصادرات منخفضة نسبيًا عند حوالي 2.5-3.5 مليون دولار أمريكي في السنة بين عامي

ستكون قدرة أمريكا اللاتينية على المشاركة في الأسواق الدولية جزءًا لا يتجزأ من تحقيق النمو. خاصة في القطاعات الرئيسية التي تم الحديث عنها في الفصل السابق. ففي الوقت الذي تسعى فيه الشركات في جميع أنحاء العالم إلى تنويع قاعدة مورديها، تعمل شركات أمريكا اللاتينية على ترسيخ مكانتها كشريك مفضل لمجموعة من المنتجات، بدءًا من الأغذية إلى المعدات

الشكل 5: صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى أمريكا اللاتينية ووارداتها منها، 2016-2020 مليون دولار أمريكي



المصدر: ITC²⁷

²⁷ خريطة التجارة لمركز الإحصاءات التجارية الدولية تم استخلاصه في 11 فبراير 2022.

الإحصاءات التجارية 2016-2020 (النسبة المئوية من الإجمالي)

أهم الصادرات من دول مجلس التعاون الخليجي إلى أمريكا اللاتينية: النسبة المئوية لإجمالي الصادرات إلى أمريكا اللاتينية



12%

الألومنيوم



17%

الأسمدة



20%

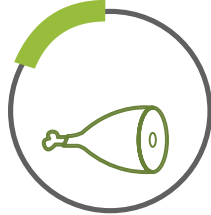
البوليمرات البلاستيكية

أهم الواردات من أمريكا اللاتينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي: النسبة المئوية لإجمالي الواردات من أمريكا اللاتينية



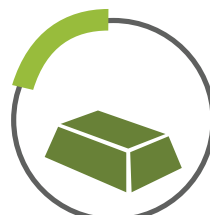
9%

الحديد الخام



15%

اللحوم



23%

الذهب

المصدر: خريطة التجارة لمركز الإحصاءات التجارية الدولية

2016 و 2020.

"يجب علينا المنافسة في العديد من المجالات، لا سيما فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية، ولكن هناك تحديًا إضافيًا لأن دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية لديها اتفاقيات تجارة حرة مع دول أوروبية ومع الولايات المتحدة وبعض دول جنوب شرق آسيا؛ وهذا يضعنا في ظروف أقل مواتاة". ويستكمل السيد تشوفي حديثه بالإشارة إلى أن "غرفة التجارة العربية البرازيلية تدعم انعقاد اتفاق تجاري ثنائي بين دول مجلس التعاون الخليجي والسوق المشتركة الجنوبية "ميركوسور" (والتي تضم الأرجنتين والبرازيل وباراجواي وأوروغواي وفنزويلا)، وذلك على الرغم من توقف المباحثات في هذا الشأن بسبب الاختلافات السياسية بين الأعضاء في أمريكا اللاتينية".

تستورد دول مجلس التعاون الخليجي الحديد الخام من أمريكا اللاتينية لإنتاج منتجات الألومنيوم التي تقوم بتصديرها بعد ذلك إلى أمريكا اللاتينية. وتستخدم الأسمدة والأمونيا المصدرة من دول مجلس التعاون الخليجي لدعم القطاع الزراعي الأساسي في أمريكا اللاتينية.

يقول السيد تشوفي: "الهدف هو التنوع". ولتحقيق هذه الغاية، يؤكد بأنه سيكون من الضروري التغلب على مجموعة من التحديات، مثل المنافسة من دول تربطها علاقة وثيقة مع دول مجلس التعاون الخليجي ويضيف:

²⁸ فنزويلا هي عضو كامل العضوية، ولكن تم تعليق عضويتها إلى أجل غير مسمى في 1 ديسمبر 2016. <https://www.cfr.org/background/mercosur-south-americas-fractious-trade-bloc>

4 مليارات دولار أمريكي

استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في أمريكا اللاتينية بين عامي 2016 و2021

مصادر الاستثمار الرئيسية:

77% 22%

من الإمارات العربية المتحدة من المملكة العربية السعودية

تم توجيه أكثر من نصف هذه الاستثمارات نحو شركات الخدمات اللوجستية والتوزيع والنقل. مع حصة كبيرة من "دي بي ورلد"، وهي شركة إماراتية تعمل في مجال الموانئ والخدمات اللوجستية. كما تم ضخ استثمارات كبيرة في البنية التحتية للكهرباء وإعادة التدوير بقيادة شركة عبد اللطيف جميل السعودية بشكل رئيسي. بالنظر إلى هذه الاستثمارات مجتمعة، نجد بأنها تُسلط الضوء على الدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه الأسواق الدولية، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، في المساهمة في مشاريع تطوير البنية التحتية التي تعد دول أمريكا اللاتينية بأهم الحاجة إليها. تجدر الإشارة هنا إلى أن مواجهة التحديات المتعلقة بالبنية التحتية يمكن أن تدعم النمو في أمريكا اللاتينية. لا سيما في القطاعات الرئيسية مثل الزراعة، حيث تعتبر البنية التحتية الضعيفة العائق الأبرز أمام النمو (انظر الفصل السابق).

ولا يمكننا إغفال اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بقطاع الخدمات المالية في أمريكا اللاتينية. ولذلك، فقد تجسد دول مجلس التعاون الخليجي مصدرًا مهمًا للاستثمار في هذا القطاع الذي يتوقع أن يشهد مزيدًا من النمو. وهذه فرصة أخرى غير مستغلة، فيحسب الدراسة الاستقصائية، لا تتجاوز نسبة المسؤولين التنفيذيين في أمريكا اللاتينية ممن يشاركون مع دول مجلس التعاون الخليجي بهدف الاستثمار لتوسيع نطاق العمليات 5%.

تواجه أمريكا اللاتينية في دول مجلس التعاون الخليجي

كان الاستثمار الأجنبي المباشر من أمريكا اللاتينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي أقل بكثير، حيث قُدّر بأقل من 500 مليون دولار أمريكي بين عامي 2017 و2021، كانت

وأضاف السيد تشوفي: "من جهة أخرى، هناك تحديات أخرى تواجه تجارتنا في دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك عدم وجود خطوط بحرية مباشرة بين البرازيل ودول مجلس التعاون الخليجي". وبحسب دراسة أجرتها غرفة التجارة العربية البرازيلية، فإن حجم التجارة في عام 2015 لم يكن كافيًا لتبرير إنشاء خط بحري مباشر. ويضيف السيد تشوفي: "لكن أعتقد أن ذلك قد تغير بسبب نمو تجارتنا على مدى السنوات الخمس الماضية، وعلينا أن نحاول إيجاد حل للعقبات في مجال الخدمات اللوجستية".

ولكن حتى اليوم، لا تمثل التجارة الثنائية سوى حصة صغيرة من إجمالي التجارة التي تقوم بها كل منطقة مع بقية العالم. في عام 2020، شكلت واردات دول مجلس التعاون الخليجي من أمريكا اللاتينية 3.2% من إجمالي وارداتها و1.6% من إجمالي صادرات أمريكا اللاتينية. أما صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى أمريكا اللاتينية فلم تتجاوز 1% من إجمالي صادراتها، وكانت أقل من 1% من إجمالي واردات أمريكا اللاتينية. مع ذلك، ونظرًا لاعتماد المنطقتين على بعضهما البعض في مجموعة من السلع الأساسية، فإن هنالك مجالًا لتعزيز هذه العلاقات.

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في أمريكا اللاتينية

انتقالاً إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد قُدّرت منصة أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (وهي قاعدة بيانات إلكترونية) إجمالي استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في أمريكا اللاتينية بين عامي 2016 و2021 بقيمة 4 مليارات دولار أمريكي، منها 77% من الإمارات العربية المتحدة و22% من المملكة العربية السعودية و1% من قطر.

²⁹ [/https://www.reuters.com/world/middle-east/brazils-brf-saudi-fund-set-up-poultry-joint-venture-2022-01-13](https://www.reuters.com/world/middle-east/brazils-brf-saudi-fund-set-up-poultry-joint-venture-2022-01-13)

³⁰ [/https://www.foodprocessing-technology.com/projects/brasil-foods-brf-food-processing-plant-kizad](https://www.foodprocessing-technology.com/projects/brasil-foods-brf-food-processing-plant-kizad)

حصة البرازيل منها 85% وحصة الأرجنتين 13%.

تعود أكبر الاستثمارات في دول مجلس التعاون الخليجي لشركة بي آر إف البرازيلية، وهي واحدة من أكبر شركات تصنيع الأغذية في العالم ومورد رائد للدواجن إلى أسواق دول الخليج. وخلال السنوات القليلة الماضية، أسست الشركة مصانع لمعالجة الأغذية في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

يرى السيد فيليز، الذي شغل منصب أول سفير لكولومبيا في دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 2011 إلى 2014، أن هناك الكثير من الإمكانيات لقطاع الزراعة والغذاء في أمريكا اللاتينية في دول مجلس التعاون الخليجي. ويضيف: "يتزايد الاستهلاك في دول مجلس التعاون الخليجي، فهي بحاجة إلى الغذاء، وتعمل بعض الدول، مثل الإمارات العربية المتحدة، كمراكز لاستيراد المنتجات وتوزيعها على بقية دول مجلس التعاون الخليجي". ويرى السيد فيليز أنه من أجل اغتنام هذه الفرصة، يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات، بدءًا من الأساسيات مثل زيادة التواجد الدبلوماسي والتجاري لدول أمريكا اللاتينية في دول مجلس التعاون الخليجي، فضلًا عن تسهيل الهجرة وزيادة الرحلات الجوية.

من جهته، أكد السيد غارسيا مدير عام شركة "أبيخال" أن الأفوكادو هو المنتج الرئيسي الذي ساهم في زيادة الطلب من دول مجلس التعاون الخليجي مضيفًا: "الدعم اللوجستي والمسافة هما بلا شك عوامل ضد صادراتنا، ولكن الطلب أخذ في الارتفاع، ونحن نلبي المتطلبات الصحية هناك".

هناك اهتمام أيضًا بالقطاعات الأخرى، مثل الرعاية الصحية والسلع الاستهلاكية، حيث بدأت شركة بيوجينيسيس باغو، وهي شركة أرجنتينية تُعنى بالتقنيات الحيوية، بإنشاء مصنع لتصنيع اللقاحات الحيوانية في المملكة العربية السعودية باستثمار قدره 60 مليون دولار أمريكي. كما أطلقت شركة منتجات التجميل البرازيلية "ناتورا" استثمارات في الإمارات العربية المتحدة. وعلى الرغم من أن حجم السوق قد يكون عاملاً مقيّدًا أمام تحقيق مزيد من النمو في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن الخبراء الذين أجرينا معهم مقابلات قالوا بأن المنطقة ستبقى بمثابة سوق متخصصة ومثيرة للاهتمام.

نطاق جديد؟

بشكل عام، لا بد من القول أن التعاون بين المنطقتين منخفض نسبيًا كما يتضح، ليس فقط من خلال المستويات المنخفضة حاليًا للتجارة الثنائية والاستثمار الأجنبي المباشر بين المنطقتين، ولكن أيضًا من خلال نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجريناها. ومن بين 200 مسؤول تنفيذي شملتهم الدراسة في أمريكا اللاتينية، لا يبيع سوى 17% منهم منتجات أو خدمات إلى دول مجلس التعاون الخليجي، و6% فقط يشترون المنتجات من هناك.

ولكن هناك رغبة واضحة في زيادة مستوى التعاون والمشاركة، حيث أعرب 48% من المشاركين من أمريكا اللاتينية عن رغبتهم في زيادة تفاعلهم مع دول مجلس التعاون الخليجي بمجرد انتهاء الجائحة، في ختام هذا التقرير، نتطرق إلى نطاق توسيع مستوى التعاون الاقتصادي.

<https://english.alarabiya.net/business/economy/2021/06/29/Saudi-Argentine-JV-plans-60-mln-animal-vaccine-manufacturing-plant-in-Riyadh>³¹

³² أسواق الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الخلاصة: إقامة مسارات جديدة للتعاون

استنادًا إلى الرؤى المستخلصة من الدراسة الاستقصائية، يلجأ المسؤولون التنفيذيون حاليًا إلى دول مجلس التعاون الخليجي لبيع المنتجات والخدمات في الغالب (بحسب قول 27% من المشاركين) ولكن هناك أيضًا اهتمام أكبر في تأمين الاستثمارات من منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، كما أشار 28% من المشاركين. مقارنة بنسبة 5% فقط ممن يتعاملون حاليًا مع المنطقة لغايات الاستثمار.

في الواقع، يقول المسؤولون التنفيذيون في أمريكا اللاتينية إن الوصول إلى خيارات التمويل المحلية هو السبب الرئيسي الذي يجعلهم ينظرون إلى دول مجلس التعاون الخليجي كمصدر جذاب (بحسب 30% من المشاركين). وتشمل الأسباب الأخرى سهولة ممارسة الأعمال في المنطقة (27%) وانخفاض الحواجز التجارية (23)

ولكن، لا تزال شركات أمريكا اللاتينية غير معترفة على نطاق واسع بدول مجلس التعاون الخليجي كشريك معرفي، وهذه فرصة ضائعة. لقد نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في إنجاز مشاريع بنية تحتية واسعة النطاق في قطاعات النقل والكهرباء والاتصالات. وقد يكون أمام دول أمريكا اللاتينية دروسًا يجب تعلمها حول أفضل الممارسات المتعلقة بتخطيط وتنفيذ مثل هذه المشاريع. في المقابل، يمكن لأمريكا اللاتينية تقديم رؤى وأفكار مفيدة لدول مجلس التعاون الخليجي حول تطوير قطاعات الأغذية والأدوية والتكنولوجيا المالية.

لربما بدأت دول أمريكا اللاتينية بالتعافي إلى حد ما من الصدمة الأولية للجائحة؛ إلا أن نجاحها الاقتصادي على المدى الطويل سيعتمد على تحقيق صادرات أعلى وأكثر تنوعًا وعلى زيادة الاستثمار الأجنبي الداخلي. وهنا تظهر دول مجلس التعاون الخليجي كشريك واعد. على الرغم من الجهود المبذولة في دول الخليج لتوسيع الأعمال الزراعية المحلية من خلال الزراعة العمودية؛ إلا أن هذه المرحلة لا تزال في طور النشوء مما يعني أنها ستواصل الاعتماد على الواردات الغذائية. وهذا يحد ذاته يوفر فرصًا للنمو أمام المصدرين في أمريكا اللاتينية، في حين يمكن أن تصبح ثروة دول مجلس التعاون الخليجي مصدرًا لشركات أمريكا اللاتينية التي تحتاج إلى رأس مال أجنبي.

الشكل 6: دور دول مجلس التعاون الخليجي في القطاعات الرئيسية في أمريكا اللاتينية القطاع

دور دول مجلس التعاون الخليجي

سوق، مستثمر	الزراعة والغذاء
مستثمر، سوق	الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية
سوق، مستثمر، مستشار	النقل والخدمات اللوجستية
سوق، مستثمر	تجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية (باستثناء المواد الغذائية)
مستثمر، سوق، مستشار	الرعاية الصحية
مورد، مستثمر	الصناعة والطاقة
مستثمر، سوق	الخدمات المهنية والتسويق

المصدر: تحليل إيكونوميست إمباكت

³³ يجب التأكيد من قبل إيكونوميست إمباكت: لدى أمريكا اللاتينية أسباب أخرى تجعل بنيتها التحتية ضعيفة إلى الآن (الإنفاق الحكومي، التحديات المتعلقة بملك الأراضي، إلخ)

وجهة لتوسيع الخدمات، كما يتضح من وجود سلسلة السينما المكسيكية سينيبوليس في عُمان والمملكة العربية السعودية. قد يكون تنفيذ المزيد من الأنشطة الدبلوماسية والبعثات التجارية مفيدًا لتعزيز المعرفة حول المنطقتين، ولكن بالنسبة للمديرين التنفيذيين في أمريكا اللاتينية على وجه التحديد، فهم بحاجة للتعرف على مستوى الاستقرار وإنفاذ العقود والقوة الشرائية التي تتمتع بها دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق المجاورة (بما في ذلك أفريقيا وجنوب آسيا).

من المرجح أن يتحسن النقل والخدمات اللوجستية تدريجياً، ولكن هذا منوط بنمو التجارة الثنائية. ومن الخطوات التي تسهم في زيادة التجارة وتدفقات الاستثمار إضفاء الطابع الرسمي على الاتفاقيات التجارية إن لم تكن بين التكتلات الإقليمية ثم بين البلدان في المنطقتين. وقد يوفر ذلك إطارًا للتعاون لتعزيز علاقة تكاملية بالفعل بين دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية.

إن إقامة مسارات جديدة للمشاركة والتفاعل يعتمد في المقام الأول على التغلب على العديد من العقبات. فأولاً، يبدو أن معرفة المدراء التنفيذيين في دول أمريكا اللاتينية ودرايتهم بدول مجلس التعاون الخليجي محدودة للغاية، حيث تشير الدراسة الاستقصائية التي أجريناها إلى أن عدم الاستقرار السياسي (32%) والقوة الشرائية المحدودة (20%) هي أهم التحديات للعمل في دول مجلس التعاون الخليجي.

وهذه فكرة خاطئة، لا سيما وأن دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر من بين أكثر الدول استقرارًا من الناحية السياسية في مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا الوسطى. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن حجم السوق الصغير نسبيًا في دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يكون رادعًا لبعض الصادرات، إلا أن القوة الشرائية العالية تكون جذابة بالنسبة للمنتجات المتخصصة مثل الفواكه المميزة والقهوة ذات المواصفات الخاصة. يمكن أن تكون المنطقة أيضًا

³⁴ يجب إضافة نقطة بيانات إضافية من قبل إيكونوميست إمباكت.

في حين تم بذل كل جهد للتحقق من دقة هذه المعلومات، لا تتحمل مؤسسة إيكونوميست إمباكت أي مسؤولية أو مساءلة عن اعتماد أي شخص على هذا التقرير أو أي من المعلومات أو الآراء أو الاستنتاجات الواردة فيه. ولا تعكس كذلك النتائج والآراء الواردة في التقرير بالضرورة وجهات نظر الراعي.

جنيف

Rue de l'Athénée 32
1206 جنيف
سويسرا
هاتف: (41) 22 566 2470
فاكس: (41) 22 346 93 47
البريد الإلكتروني: geneva@eiu.com

لندن

ساحة كابوت 20
لندن، E14 4QW
المملكة المتحدة
هاتف: (44.20) 7576 8000
فاكس: (44.20) 7576 8500
البريد الإلكتروني: london@eiu.com

دبي

مكتب 1301 أ
برج أوروبا
مدينة دبي للإعلام
دبي
هاتف: (971) 44334202
فاكس: (971) 4438 0224
البريد الإلكتروني: dubai@eiu.com

نيويورك

ثيرد أفينيو 750
الطابق الخامس
نيويورك 10017
الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: (1.212) 554 0600
فاكس: (1.212) 586 1181/2
البريد الإلكتروني: americas@eiu.com

سنغافورة

كروس ستريت 8
برج مانوليف # 23-01
سنغافورة
048424
هاتف: (65) 6534 5177
فاكس: (65) 6534 5077
البريد الإلكتروني: asia@eiu.com

هونج كونج

1301
طريق تايكو وان 12
تايكو شينج
هونج كونج
هاتف: (852) 2585 3888
فاكس: (852) 2802 7638
البريد الإلكتروني: asia@eiu.com